المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية

مقدمة: شهدت الفترة ما بين القرن 15 ميلادي إلى بداية القرن العشرون وقائع اقتصادية مهمة, و كان ظهور الثورة الصناعية وتوسعها الحدث البارز، خاصة مع تقوية اسس و دعائم النظام الرأسمالي فما هي مبادئ و اسس هذا النظام و ما هي المراحل التي مر بها؟

1/تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي: بعد زوال النظام الاقطاعي في اوروبا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته "النظام الاقتصادي الرأسمالي". يتميز هذا النظام بنمط إنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين:

1- طبقة مالكي وسائل الانتاج: قد تكون أفراد أو شركات أو مؤسسات، تلجأ إلى شراء قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم باستخدام ما يملكون من أراضي، مواد أولية، آلات، أدوات عمل.....إلخ. تتمتع هذ الطبقة بالقدرة على صناعة القرار وفق الية السوق التي توفر لها المعلومات الضرورية.

2- طبقة البوليتاريا [العمال] : لا تملك وسائل الانتاج ولا رؤوس الأموال، لذلك تجد نفسها مجبرة على بيع قوة عملها.

كذلك يمكن تعريف هذا النظام بانه نظام اقتصادي مبني على الملكية الخاصة (يمتلك الافراد و الشركات الموارد و الاصول و الاراضي والاعمال التجارية) بحيث يتولى الافراد و الشركات تنظيم الانتاج و تقديم السلع و الخدمات وتحمل المخاطر المالية ويحفزهم في ذلك دافع الربح, وتعتمد العلاقات الاقتصادية في هذا النظام على التنافس و السوق, بينما يقتصر دور الدولة فيه على تنظيم السوق و تطبيق القوانين.

2/العوامل التي ساعدت على قيام النظام الرأسمالي: اجتمعت عدة عوامل عملت على انهيار النظام الاقطاعي وأحدثت تغييرات في الهيكل الاجتماعي الذي كان موجودا فانبعث منه نظام جديد عرف بالنظام الرأسمالي. اتفق مؤرخو تاريخ الفكر الاقتصادي بأن فترة ظهور النظام الرأسمالي تمتد من القرن 15 إلى القرن 18 وهي نفس الفترة التي ظهرت فيها الثورة الصناعية وأصدر الكتاب الشهير «ثروة الأمم» من طرف **أدم سميث**. واعتمادا على ذلك يمكن ان نلخص العوامل التي ساهمت في قيام هذا النظام فيما يلي:

- تطور النظم النقدية, و تراكم راس المال.
- زيادة عدد السكان.
- التطورات الصناعية و التقنية.
- الاكتشافات الجغرافية و الفتوحات الاوروبية.
- التطورات السياسية وظهور الدول القومية الحديثة.
- التوسع الاستعماري: ما سمح بتأسيس أنظمة رأسمالية في المستعمرات وكذا زيادة الثروة والموارد المتاحة.

– ظهور أفكار اقتصادية ليبيرالية تؤمن بالحرية الاقتصادية والتجارة الحرة وقيمة الملكية الخاصة منهم آدم سميث، جون لوك.

3/ أسس النظام الرأسمالي: هناك مبادئ وأسس اقتصادية وفرت المناخ المناسب لهذا النظام حتى تضمن له البقاء والاستمرار، من ضمنها خمسة أسس ومبادئ رئيسية.

1/ الملكية الفردية: تعتبر الملكية الفردية لعناصر الانتاج الميزة والأساس الرئيسيين الذين يقوم عليهما النظام الرأسمالي، فالمالك له الحرية المطلقة بالتصرف فيما يملك باستغلاله أو بيعه أو تركه عاطلا وكذلك توظيف أمواله في أي نشاط اقتصادي أراده (زراعي ، صناعي ، خدماتي ، تجاري.....) شرط ألا يتعارض مع القانون.[1]

هذا المبدأ "حق الملكية الفردية " مقدس, مكرس ومحمي من طرف القانون في البلدان الرأسمالية، كونه يحفز على الادخار (توافر المدخرات التي تتحول إلى استثمارات). الا انه هذه الحرية ليست مطلقة تماما إذ تأخذ بعين الاعتبار احترام الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع وكذا مراعات اعتبارات الصالح العام (تمنع المالك من استخدام ماله فيها يضر جيرانه ورفاهية مجتمعه كمنع انشاء مصانع تضر بالصحة في المدن ذات كثافة سكانية مرتفعة والارتفاع في المباني فوق حد معين.....).

2/ حرية المشروع: ويعني أن كل فرد لديه أدوات انتاج له الحق في توجيه جهوده وأمواله إلى أي فرع من فروع النشاط الاقتصادي وبالطريقة التي يختارها. بحيث يحق للفرد التنقل إلى أي مكان يختاره هو شخصيا وتأسيس وحدات انتاجية في المكان الذي يريد وفي الفرع الاقتصادي الذي يختاره وبطبيعة الحال هذا الاختبار يعتمد على مؤشرات السوق (الأسعار والنفقات) بحيث يوجه الفرد جهوده ويركز مشاريعه في الوجهة التي يعتقد أنها تسمح له بتحقيق أكثر ربحية ممكنة " Plus de profit".

3/ نظام السوق والأثمان: تتحدد الاثمان في الأنظمة الرأسمالية وفق رغبة المشترين (المستهلكين) والبائعين وقدرتهم على المساومة [لا تتدخل الدولة في تحديد الأسعار].

تتلاقى قوى الطلب [رغبات المستهلكين] بقوى العرض [رغبات البائعين] في السوق ويتم لحظتها تحديد السعر أو الثمن، لهذا سمي الاقتصاد الرأسمالي " باقتصاد السوق" أو " اقتصاد العرض والطلب".

يساهم جهاز الاثمان (الاسعار) بلعب دور المرشد بحيث يسمح للمنتج و للمستهلك باتخاذ قرارات فيما يتعلق بإنتاج السلع و الخدمات و كذلك فيما يتعلق باستهلاكها.

4/ المنافسة الحرة: هذا المبدأ يعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والانتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين بتخفيض السعر أو تحسين جودة المنتوج والنتيجة هي اتجاه الأسعار إلى الانخفاض وهذا الأمر

[1] مختاري مراد, مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية, الجزائر,2018 /2019, ص 45

يجعل المنتجين الأقل كفاءة يخرجون من السوق وبالتالي لن يبقى فيه سوى الأكفاء ما يؤدي إلى الاستخدام الأفضل للموارد.

كذلك بالنسبة للمستهلكين أيضا يتنافسون فيما بينهم من أجل الحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخروج المستهلكين الذين لا تمثل لهم السلعة ضرورة قصوى أو لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة, فلا يبقى في السوق إلا المستهلكين الذين لديهم حاجة كبيرة للسلعة. هذا التنافس بين المنتجين فيما بينهم والمستهلكين فيما بينهم يؤدي إلى توفير السلع بأحسن جودة وبأفضل الأسعار.

5/ حافز الربح: يعد حافز الربح الدافع الأساسي لزيادة الانتاج والمحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون فكل فرد في هذا النظام يتصرف بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة وما تمليه عليه مصلحته الشخصية.

وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات(عائدات الاستثمار) والتكاليف فإن المنتجين يختارون النشاط الاقتصادي الذي يسمح باستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة. وعندما يتعمم ذلك على جميع الانشطة الاقتصادية تصبح الموارد منظمة بالشكل الذي يعطي أقصى الأرباح الممكنة، وبالتالي تحقيق أقصى دخل ممكن من الموارد في المجتمع.

4/ مراحل تطور النظام الرأسمالي: نميز في النظام الرأسمالي منذ نشأته ثلاث مراحل رئيسية:

4-1- مرحلة الرأسمالية التجارية: كما عرفنا في الأنظمة الاقتصادية التي درسناها سابقا (خاصة في النظام الحرفي) فإن التاجر هو العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية لاسيما بعد ظهور الطبقة البورجوازية كقوة اجتماعية داخل المدن الأوروبية, بحيث بدأت تعمل على تحويل الاقتصاد من النظام الاقطاعي المغلق إلى نظام رأسمالي قائم على نظام السوق والملكية الخاصة بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، ويعرف المال الذي يجنى من التجارة برأس المال التجاري الذي ترتكز عليه الرأسمالية التجارية والتي عرفت تطورا ملحوظا بعد اكتشاف الطريق البحري نحو الهند عبر منعطف رأس الرجاء الصالح وكذا اكتشاف أمريكا. الأمر الذي مهد الطريق لتعميق التطور التجاري والانفتاح على الأسواق الخارجية (اتساع المجال أمام الشركات التجارية الأوروبية).

4-2- مرحلة الرأسمالية الصناعية: هي مرحلة الرأسمالية التي تم تأطيرها في الثورة الصناعية والتي غيرت الاقتصاد العالمي نحو نموذج يغلب عليه الانتاج الصناعي فتطورت الصناعات بفضل عوامل مختلفة مثل التطور التكنولوجي والعلمي والاكتظاظ الاجتماعي في المدن وهكذا عرفت المرحلة انتشارا واسعا للمصانع وتحول حاد في النماذج الاقتصادية للدول الغربية بشكل أساسي مع غلبة الدور الصناعي في النماذج الانتاجية لهذه البلدان فبرزت بذلك بريطانيا ثم ألمانيا ثم فرنسا في القرن 18م.

تتجلى السيمات الرئيسية للرأسمالية الصناعية في سيادة الصناعات ودورها الكبير خاصة صناعة المعادن والمنسوجات والكيمياء، إنشاء عدد كبير من الشركات، استعمال المحرك البخاري الذي كان رأس الحربة لكل التطورات اللاحقة من انتاج

آلات أكثر تطورا وبالتالي تطبيق نظام انتاج أكبر حجما. ما سمح للبلدان بالاستناد في نموها الاقتصادي على القطاع الصناعي.

4-3- مرحلة الرأسمالية المالية: تعتبر هذه المرحلة امتدادا للمرحلة الأولى فبعد تطور التجارة وتشكل رؤوس الأموال التجارية بدأت تظهر وتتطور مؤسسات بنكية ومالية والتي أصبحت تلعب الدور التسييري للحياة الاقتصادية باعتبارها الممول الرئيسي للمؤسسات الكبرى التي أصبحت تلجأ إلى القروض البنكية وكذا إصدار الأسهم لتتكمن من جمع الموارد المالية اللازمة لمتطلبات النمو والتقدم, لذلك وصفت هذه المرحلة (بفترة الرأسمالية المالية) التي اتسمت بنشاط البنوك ومساهمتها الكبيرة في مختلف الصناعات كما انتشرت مكاتب أبناك الودائع والبنوك التجارية في كل الدول ذات النظام الرأسمالي.

5/تقييم النظام الرأسمالي: حقق النظام الاقتصادي الرأسمالي عدة مزايا إلا أنه لا يخلوا من عيوب، ومن أهمها ما يلي:

5-1-المزايا:

1/ الملكية الفردية تدفع الانسان إلى حفظ الثروة وعدم تبديدها أو الإسراف فيها، فالذي لديه أرض لا يغفل عن تخصيبها والذي لديه آلات لا يكل عن صيانتها، والذي لديه مباني يحافظ عليها, وكل هذا يقلل من التسيب والإهمال الذي يكتنف الملكية العامة.

2/ الاستجابة للرغبات الخاصة بالأفراد من خلال تطبيق الحرية الاقتصادية ودافع الربح.

3/ تلبية رغبات المستهلكين باعتبارهم مصدر الربح بالنسبة للمنتجين.

4/ زيادة انتاج العمال وتحفيزهم ماديا.

5/ تحسين طرق وأساليب الانتاج (من حيث الكمية و النوعية والكيفية).

6/ هيأ النظام الرأسمالي الحر المناخ المناسب لقيام الثورة الصناعية وما تبعها من تطور في الانتاج والوسائل وظهور أعداد كبيرة من الشركات التجارية والمالية والنقدية.....إلخ.

5-2-العيوب:

1/الاحتكار: في ظل النظام الرأسمالي يمكن للمشاريع الكبيرة ازاحة المشاريع الأقل منها في السوق وذلك نتيجة ما يملكه أصحاب الشركات الكبرى من احتكار للتقنية والمقدرة على خفض السعر لمدة معينة دون معاناة, الأمر الذي يجعل المشروع الصغير عاجز عن الاستمرار في السوق وبالتالي تفرض المشاريع الكبيرة سيطرتها وشروطها كما تشاء ما يؤدي إلى رفع سعر المنتجات وبالتالي يصبح المستهلكين مستغلين لصالح المحتكرين ما يسمح لهم بزيادة الأرباح.

2/ سعي الرأسماليين وراء زيادة الانتاج مقابل تخفيض التكاليف يؤدي إلى انتشار البطالة وظهور أزمات اقتصادية.

3/ الربا: ارتبط النظام الرأسمالي ارتباطا كبيرا بسعر الفائدة فاعتبره آلية قوام سوق المال بشقيه النقدي والرأس مالي ما يؤدي إلى توليد الازمات الاقتصادية وتفاقم البطالة.....إلخ.

4/ المقامرة: إن العملية الاستثمارية في النظام الرأسمالي قائمة على أساس المخاطرة والمشاركة ومن ثم الربح أو الخسارة كذلك توسيع علاقة الدين بالدين في ظل هذا النظام باستعمال الأوراق المالية يفتح سبل للمقامرة حول ارتفاع وهبوط الأسعار وبالتالي تتحول البورصات من استثمار حقيقي إلى عمليات صورية غالبا ما تنتهي بتفجير أزمات (الأوراق المالية، المواد الأولية، العقارات،.....إلخ)، تحت وهم الثراء السريع.

5/ السعي وراء أقصى منفعة مادية ممكنة وبالتالي إهمال المنافع الروحية والقيم الأخلاقية.

6/ وضع أكثر اقتصاديات دول العالم في قبضة الرأسمالية من خلال الشركات متعددة الجنسيات وما نتج عنه من غزو واستعمار اقتصادي لمعظم ثروات العالم.

الخاتمة:

إن مرور الرأسمالية بالمراحل الثلاثة السابقة جعلها تواكب تحولا في شكلها وفي أسواقها بحيث كانت رأسمالية تزاحمية[2] فأصبحت رأسمالية احتكارية[3] وصولا إلى الشكل الذي نراه اليوم, كذلك رغم ايجابياتها الا انها لا تخلو من سلبيات كثيرة في مقدمتها الازمات الاقتصادية و المالية, ما جعل العالم الالماني "كارل هانريش ماركس" يقول عنها في احدى مقولاته الشهيرة "**ان الرأسمالية تحمل في طياتها بذور فنائها**".

---

[2] **الرأسمالية التزاحمية** تعني وجود منافسة حرة بين الشركات(وجود تزاحم بين الشركات من اجل كسب وضمان اكبر حصة من الاسواق و العملاء) في السوق مما يؤدي الى تفوق الشركات القوية و الكفء .

[3] **الرأسمالية الاحتكارية** هي نوع من الرأسمالية التي تقوم على سيطرة قلة قليلة من الشركات الكبرى على سوق معين من خلال احتكار قطاع او صناعة فتقل بذلك المنافسة و تتشكل الاحتكارات.